دور التنمية الريفية في مكافحة الفقر في العراق للمدة ١٩٨٠ -٢٠٠٥

أسوان عبد القادر زيدان
قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة والغابات- جامعة الموصل

الخلاصة

يعد الفقر ظاهرة معقدة لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة، كما ان نطاق الفقر غير محدد بأقليم جغرافي معين، او بفترة زمنية معينة واذا ماتفاقمت مشكلة الفقر ولم تعالج، تنجم عنها انعكاسات سلبية قد تهدد كيان المجتمع برمته، لذلك فقد استهدف البحث بيان دور التنمية الريفية في مكافحة الفقر في القطر العراقي للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٥ وذلك من خلال التعرف على متغيرات التنمية الاقتصادية، حيث مثلت العلاقة بين مؤشر الفقر (متوسط نصيب الفرد من الدخل) بوصفه متغيرا" تابعا" والعوامل المحددة له وهي كل من الاستثمار الزراعي ورأس المال المستثمر في الزراعة والمساحة المزروعة والإنتاجية الزراعية وسكان الريف والانفاق على التعليم بوصفها متغيرات مستقلة، وقد تبين من خلال التحليل صحة اثر كل من رأس المال المستثمر في الزراعة والانتاجية الزراعية وسكان الريف والانفاق على التعليم, كما تم احتساب مرونة الطلب الدخلية للتعرف على الرفاهية الاقتصادية للقطاع الزراعي في العراق، اذ بلغت النسبة ١,٧ %، مما يدل على ان دخل الفرد في هذا القطاع لايكاد يشبع رغبته في الاستهلاك من السلع الضرورية، ومن خلال ذلك تبين ان القطاع الزراعي في العراق يعاني من قصور في توفير العديد من المتطلبات الضرورية للانتاج والاستثمار والتقنيات الزراعية وان تخلف التنمية الزراعية في العراق يمثل احد مظاهر الاختلالات الانتاجية التي واجهها الاقتصاد العراقي، وبالتالي انعكس اثره على الفقر في القطاع الزراعي فالافراد الذين يعيشون في المناطق الريفية الواقعة تحت خط الفقر يشكلون ٧٠ -٨٠ % وهي نسبة عالية، لذلك تستدعي الضرورة اعتماد سياسات وبرامج للتنمية الريفية تعمل على زيادة القدرات المحلية والتركيز بشكل خاص على الفقراء وتشجيع التنمية المستدامة وايجاد فرص جديدة للعمل.

المقدمة

يصعب تحليل ظاهرة يعتقد انها تأتي من فراغ، وان جاءت هكذا فأن تاثيرها في المدى الطويل لايعد هكذا"، لان معالجاتها تخضع للخطأ والصواب والى حد بعيد، وظاهرة كالفقر Poverty لها مرجعيتها النظرية في اطار المدارس والسياسات الاقتصادية، وبالرغم من ان الفقر ليس له حدود جغرافية، ولا يحده بعد مكاني الا ان لهذه الظاهرة خصوصيتها المجتمعية والاقليمية ويكتنفها بعد زماني يمتد عمقا" مع تكوينها التاريخي، وبذلك فان دراسة ظاهرة الفقر يتطلب ربطها عضويا" باطرها المستقبلية (النجفي، ١٩٩٩) وقد اخذت قضية الفقر منعطفا" جديدا" منذ مطلع عقد الثمانينات وذلك لحدوث تطورين اولهما: اعتماد العديد من الدول النامية لبرامج الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي مما انعكست سلبا" في اوضاع الطبقات الفقيرة، وثانيهما: تمثل في التحول الكبير في ادبيات التنمية من مفهوم (النمو الاقتصادي) القائم على التصنيع وتكوين لراس المال والاستثمار المكثف من وسائل الانتاج الى التنمية البشرية كونها اساس عملية التنمية وجوهرها(الفارس، ٢٠٠١) واذا كان التعريف العام للفقر(حالة تعبر عن النقص اوالعجز في الاحتياجات الاساسية والضرورية للانسان وان اهم هذه الاحتياجات الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، السكن وتوفر الاحتياج المادي لمواجهة الامور الطارئة او الازمات التي تتعرض لها الاسرة اوالفرد) يوجز وصف الفقر باحتياجات معروفة في الغالب الا ان المدى في حصر تلك الاحتياجات كما" ونوعا" يجعل من تبني (محددات قياسية) صالحة للمقارنة زمانيا" ومكانيا" امرا" صعبا". فمفهوم الفقر وقياسه اذن امران نسبيان مع صعوبة الاحاطة بالمقاييس المتعددة للفقر ومع المحددات التي خضع لها البحث في موضوع الفقر في العراق لعقود عديدة تحاول هذه الدراسة ان توجز وصف الفقر ومدى تاثير التنمية الريفية في مكافحة الفقر الريفي لان التطورات التي حدثت خلال العقود الخمسة الماضية وما تبعها من تاثيرات سلبية في العديد من البلدان النامية ومنها العراق، وضعت لكثير من قضايا النمو والتنمية مسارا" للجدل وللعديد من التساؤلات التي تتطلب المراجعة لسياسات التنمية والنمو الاقتصادي ولاسيما التي ترتب عليها انخفاض حاد في مستويات المعيشة وتزايد معدلات الفقر فيها. لذلك توجد استراتيجيات عديدة لخفض الفقر ففي عقدي الخمسينات والستينات تمثلت الرؤى النظرية بالاستثمار في راس المال البشري Physical Capital والبنية التحتية بوصفها وسائل

تاريخ تسلم البحث ٧/ ٧ / ٢٠٠٨ وقبوله ٢٠٠٨/١٠/٢٩

رئيسية في التنمية وفي عقد السبعينات نما شعور بان رأس المال المادي غير كافي وليتنامى الاتجاه نحو راس المال البشري من خلال التحسينات في كل من الصحة والتعليم، اما في عقد الثمانينات فقد اوضحت الرؤى ان التحسينات في خدمات الصحة والتعليم كانت مهمة ليس فقط بحد ذاتها ولكن لتعزيز النمو في دخل الفقراء ايضا"(عبد المجيد، ٢٠٠٤).

يعاني معظم الفقراء في البيئة الريفية للبلدان النامية ومنها العراق من ضعف الحصول على الاصول المنتجة (الارض، الائتمان، التقنية، خدمات الارشاد والتدريب ونظام الري والنقل والاتصالات) التي تعد البنى التحتية لدالة الإنتاج في البيئة الريفية مما انعكس في تدني العوائد الزراعية لانخفاض الانتاجية وتدني مستوى الدخول المزرعية ليزداد صغار المزارعين فقرا" على فقرهم، وتشير معظم التقديرات الى ان اكثر من ثلثي الفقراء يعيشون في مناطق ريفية (Dowell، ١٩٩٥) اما في العراق فتبلغ نسبة الفقربنحو ٢٠ % من اجمالي عدد السكان ونحو مليوني عائلة عراقية تعيش دون مستوى خط الفقر وفق الاسس التي حددت (دولار واحد للفرد) على اساس تعادل القوى الشرائية لعام ١٩٨٥، وتبلغ نسبة الفقر في المناطق الريفية لعام ١٩٩٥ نحو ٨١.٧ % اما في عام ٢٠٠٥ فقد عكست تحسنا" نسبيا" في نسبتي الفقر المدقع والمطلق على حد سواء عما كانت عليه في عام ١٩٨٨ اذ كان المستوى متدني في المناطق الحضرية والريفية اذ كانت نسبة الفقر المدقع فيهما ٣.٦ - ٤.٧% على التوالي ثم تدهور المستوى المعاشي بشكل كبير بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق فقد ارتفعت نسبة الفقر المدقع الى ٢٠ % وقد انعكس هذا التدهور على سكان الحضر والريف وتبع ذلك تدهور كبير في مستوى الفقر المطلق اذ قدر ب٧٢ % وهذا يعني ان ثلاثة أرباع سكان العراق يعاني من عجز كبير في تأمين الاحتياجات الغذائية والمسكن والملبس وخدمات التعليم والصحة والنقل(منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، ٢٠٠٦).

تكمن مشكلة الدراسة في البحث عن وسائل متعددة لخفض معدلات الفقر ومكافحته واهم هذه الوسائل هي التنمية الاقتصادية والبشرية، حيث يعد نمط برامج التنمية والمرحلة الاقتصادية التي يمر بها القطر واحدة من اهم المتغيرات المحددة للعلاقة بين التنمية والفقر خاصة واننانسلم بأن انعدام الامن الغذائي والجوع والفقر الريفي ينتج في اغلب الاحيان عن الاختلالات في عملية التنمية الاقتصادية والبشرية التي تعرقل الحصول بصورة واسعة على الاراضي والمياه والموارد الطبيعية الاخرى وغيرها من الاصول الخاصة بسبل المعيشة بصورة مستدامة وهي من الامور الاساسية للقضاء على الجوع والفقر والتي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة التي لاتشهد فيها المنفعة والاستهلاك انخفاضا" خلال الزمن (النجفي، ٢٠٠٣) وعليه يعتمد البحث على فرضية مفادها وجود علاقة وثيقة بين التنمية الريفية والفقر بأستثناء عدد محدود من الدراسات ومنها دراسة Ahlwalia (١٩٧٤) والتي اوضح فيها بأن ليس هناك مايؤكد وجود علاقة ايجابية بين التنمية الريفية والفقر في المناطق الريفية، وربما يعود السبب الى التزايد في معدل السكان في المناطق موضوع الدراسة.ولكن خلاف ذلك تشير دراسات اخرى الى ان الزراعة في الدول النامية ومنها العراق التي تعتمد برامج التنمية المستدامة تسعى الى تخفيض مستويات الفقر كما عكستها تجارب شرق اسيا في تقليص الفقر من خلال النمو المتسارع للدخل.

لقد حظي موضوع التنمية الاقتصادية والبشرية ودورها في مكافحة الفقر الريفي في عدد من الدراسات التي تقصت الوسائل الممكنة لتحقيق الهدف لمذكور انفا" ومنها دراسة سليمان (٢٠٠٢) الذي توصل في دراسته الى ضرورة بناء تقنيات محلية لتحقيق التنمية البشرية لان التنمية الاقتصادية تستند على اسس تتمثل في بناء قواعد صناعية محلية كثيفة العمل وتستخدم طاقة تكاليف منخفضة وذلك احد وسائل معالجة حالات الفقر الريفي الذي يقود الى تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتوصل كداوي(٢٠٠٤) في دراسته انه بأمكان السياسة المالية ان تمارس دورا" حيويا" في اجتثاث الفقر او التخفيف من حدته عبر تبني ستراتيجية للتحويلات وتوجيه الانفاق الذي يفضي الى اعطاء الفقراء احقية افضل في السلع العامة وهذا يستلزم توسيع الدور الحكومي في المجتمع وتقييم جدارته وفقا" للمعايير الاجتماعية وليس الاقتصادية.وتوصل سلطان (٢٠٠٧) من خلال التحليل الى ان هناك اثارا" سلبية او محايدة للاصلاحات الاقتصادية على مستوى النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع معدلات الفقر اثناء هذه الاصلاحات وانه ربما هذه الاصلاحات الاقتصادية لاتؤت ثمارها الا في مديات اطول، اما في المدى القصير فأن الاثار السلبية لعملية الاصلاحات الاقتصادية لاسيما على مستوى النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وتزايد معدلات الفقر تتجلى من خلال النتائج المستخرجة.

يهدف البحث دراسة التنمية الريفية في مكافحة مشكلة الفقر في العراق وتمكين الفقراء من تطوير انفسهم وتحقيق مصالحهم وازالة العقبات التي تحول دون تحسين احوالهم المعاشية وان يكون لهم نفوذ في

القرارات والسياسات التي تحسن حياتهم على اعتبار ان وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية تتطلب تنمية الافراد انفسهم من خلال معالجة مشكلة الفقر.

مواد البحث وطرائقه

يعتمد البحث على التحليل النظري الذي يدعمه العمل القياسي التجريبي لاثبات الفرضية وذلك بالاستعانة ببعض المفاهيم الاساسية والنظريات الاقتصادية التي تخص موضوع الدراسة، تم توصيف النموذج القياسي للعلاقة بين مؤشر الفقر (متوسط نصيب الفرد من الدخل) (كداوي، ٢٠٠٤) بوصفه متغير معتمد والمتغيرات الاخرى بوصفها متغيرات مستقلة وهي الاستثمار الزراعي، رأس المال المستثمر في الزراعة، المساحة المزروعة، الانتاجية الزراعيةللمحاصيل الرئيسية، عدد سكان الريف والانفاق على التعليم، استخدم البحث في هذا الصدد نموذج رياضي مكون من المعادلة الآتية :

$$Y=Bi \sum_{1}^{6} Xi + Ui$$

يمثل المتغير المعتمد مؤشر الفقر (متوسط نصيب الفرد من الدخل) حيث ان استخدام المؤشرات الدخلية يمكن ان تحدد موقع الفرد او الاسرة دون خط الفقر او فوقه، فضلا عن كونها مؤشرات توضيحية لمستوى الرفاهية النسبية في الاقتصاد واختلاف مستويات الرفاهية فيما بينها والاقتصادات الاخرى، في حين كانت المتغيرات المستقلة كالاتي :-

X_1 الاستثمار في البنى التحتية (مليون دينار)
X_2 رأس المال المستثمر في الزراعة (مليون دينار)
X_3 المساحة المزروعة (دونم)
X_4 الانتاجية الزراعية للمحاصيل الرئيسية (كغم / هكتار)
X_5 عدد سكان الريف (مليون نسمة)
X_6 الانفاق على التعليم (مليون دينار)

بعدها جرى تقدير النموذج بموجب طريقة الانحدار الخطي المتعددMultiple Regression باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، تلي ذلك تفسير لقيم المعلمات المقدرة واختبارها اقتصاديا" واحصائيا" وقياسيا" وبما يمكن من الاستفادة منها في تفسير سلوك تلك المتغيرات واثرها على الفقر الريفي في العراق.

وبهدف قياس مستوى الرفاهية فقد تم استخدام المرونة الدخلية والتي تساوي :

$$e = \frac{\Delta c}{\Delta Y} \cdot \frac{Y}{C}$$

حيث أن :
Δc التغير في الإنفاق الاستهلاكي.
ΔY التغير في الدخل.
Y الدخل.
C الإنفاق الاستهلاكي (الناتج المحلي الزراعي + الاستيرادات الزراعية).

النتائج والمناقشة

أظهرت النتائج التي تم التوصل اليها في تفسير العلاقة بين المتغيرات المفسرة ($x_1,x_2,$--------x_6) والمتغير المعتمد (مؤشر الفقر) بأن اكثر النماذج المعتمدة توفيقا" للبيانات هو الانموذج اللوغارتمي المزدوج وبأستخدام اسلوب الانحدار الخطي المتعدد، اخذت المعادلة شكل العلاقة الاتية :-

$$Logy= -60.7 + 0.02 \ logx_1 +0.582logx_2 - 0.350logx_3+0.413 \ logx_4 +0.105logx_5 + 0.050logx_6$$

(t) (6. 71) (0.64) (2.32) (-0.77) (-4.03) (1.91) (2.07)

R^2=0.90 F=26.0 D.W=2.80

أوضحت الاختبارات الإحصائية ان قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية، ثبت معنوية كل من رأس المال المستثمر في الزراعة x_2 و الإنتاجية الزراعية x_4 وعدد سكان الريف x_5 والانفاق على التعليم x_6 عند مستوى معنوية ٠.٠٥ ولم تثبت معنوية كل من الاستثمار الزراعي x_1 والمساحة المزروعة x_3 عند المستوى نفسه من المعنوية.

وأشارت قيمة R^2 ان ٩٠ % من التغيرات الحاصلة في مؤشر الفقر (متوسط نصيب الفرد من الدخل Y) تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة في المعادلة و١٠ % منها تفسر بواسطة عوامل اخرى قد يفسرها المتغير العشوائي Ui.

ومن اختبار F تأكد معنوية الدالة في اثبات صحة العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة.كما تم التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة D.W المحسوبة ٢.٨٠ وهي اكبر من dl واقل من du . اما اختبارات النظرية فقد دلت اشارة متغير الاستثمار الزراعي x_1 بان لها تأثير ايجابي وغير معنوي في متوسط نصيب الفرد من الدخل، ومن ثم فأن زيادة قدرها ١ % من هذا المتغير يؤدي الى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة تصل٠.٠٢ % وهي نسبة متدنية وغير كافية لزيادة دخل الفرد إذ ارتبطت مستويات الاستثمار بالظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها القطر خلال مدة الدراسة، وشهدت السنوات (١٩٨٠ -١٩٨٢) اعلى مستويات لحجم الاستثمار وهي مدة انتعاش صادرات النفط من حيث الكمية والاسعار ولكن انخفاض الصادرات من جهة وانخفاض مستويات اسعار النفط العالمية وبشكل خاص من لدن القطاع الخاص في السنوات (١٩٨٦ -١٩٨٩) ادى الى تراجع كبير في حجم المبالغ المخصصة للاستثمار سواء بشكل عام او على مستوى القطاع الزراعي فضلا عن مواصلة سياسة الدولة في السنوات الاخيرة من عقد الثمانينات في التخلي عن عدد من المشاريع وعدم تنفيذها وبيع مشاريع اخرى الى القطاع الخاص مما نتج عنه انخفاض في حجم الاستثمار فضلا عن الاثار غير الايجابية للحرب الايرانية والحصار المفروض على القطر في بداية عقد التسعينات وما تطلب من حاجة الى الصمود وادامة مستويات العيش كسبب كفيل في خفض حجم الاستثمار، وكذلك ان بعض الاستثمارات الزراعية وخاصة في مشاريع الري والبزل ودرء اخطار الفيضانات لاتعطي نتائجها في الفترة القصيرة، وفي عام ٢٠٠٣ ازداد عدد المستثمرين بنسبة ٢٥% من اعداد المستثمرين الكلي وفق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ بسبب تشجيع الاستثمار العراقي والاجنبي ومن خلال مجالات الاستثمار بشقيه النباتي والحيواني.

أما إشارة متغير رأس المال المستثمر في الزراعة x_2 فقد كان ايجابيا في متوسط نصيب الفرد من الدخل، ومن ثم فأن زيادة قدرها ١% من هذا المتغير يؤدي الى زيادة في متوسط نصيب الفرد بنسبة قدرها ٠.٥٨ % وجاءت هذه النتيجة متفقة مع مفاهيم النظرية الاقتصادية، حيث شهد القطر خلال عقد الثمانينات زيادة في رأس المال المستثمر في الزراعة بهدف النهوض بمستوى الانتاج الزراعي وتعبئة طاقاته وموارده وبشكل خاص من لدن القطاع الاشتراكي، اما في عقد التنسعينات فقد انخفضت مساهمة كل من القطاع الخاص والاشتراكي بسبب ظروف الحصار المفروض على القطر فضلا عن عرقلة استيراد الالات ووسائط النقل واقتصرت الجهود على صيانة البنى الارتكازية واعمار المدمر منها اثناء العدوان.

واوضحت النتائج بأن اشارة متغير المساحة المزروعةx_3 بأن لها تأثير سلبي وغير معنوي في متوسط نصيب الفرد من الدخل، ومن ثم فان زيادة قدرها ١ % في هذه النسبة يؤدي الى انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة تصل ٠.٣٥ % فانخفاض متوسط الحيازات الزراعية للفقراء الريفيين يتطلب اعادة توزيع الاراضي الزراعية عن طريق سياسات الاصلاح الزراعي، بالرغم من قلة المحاولات الناجحة في هذا المجال، كما قدمت العديد من الوكالات الدولية توصيات تتمثل بتحسين استصلاح الاراضي وتحسين خصوبتها والحد من تفتيت الحيازات الزراعية عن طريق دمجها واعادة توزيع الاراضي بهدف جعلها حيازات مستديمة اقتصاديا (جيليتي، ١٩٩٦) .

اما إشارة متغير الإنتاجية الزراعية للمحاصيل الرئيسية x_4 فتشير بان لها تأثير ايجابي في متوسط نصيب الفرد من الدخل، ومن ثم فأن زيادة قدرها ١ % في هذه النسبة يؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة تصل إلى ٠.٤١ % فبالرغم من الزيادة الحاصلة في الإنتاجية الزراعية إلا ان هذه الزيادة تعتبر ضئيلة وغير كافية لتحسين المستوى المعاشي للإفراد في الريف العراقي، ويعود السبب إلى السياسة الزراعية المتبعة في كل آلياتها سواء في عملية التوجيه والإرشاد الزراعي أو في السياسة المالية الزراعية أو السياسة الائتمانية أو في مسألة تنظيم الإنتاج وحمايته أو في عملية تجهيز المزارعين بمستلزمات الزراعة وتمكينهم من القيام بعمليات الاستثمار الزراعي لو دعم لعمليات تسويق المنتجات الزراعية وهذه الآليات باتت

غير موجودة في كثير من الأحيان ولم تلبي متطلبات الزراعة ولم تحقق أمال المزارعين ورغباتهم في زيادة الإنتاجية الزراعية وارتفاع دخولهم.

وتشير إشارة متغير عدد سكان الريف x_5 كان لها تأثير ايجابي، ومن ثم فان زيادة قدرها ١ % في هذا المتغير تؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة تصل إلى ٠.١٠ %، حيث ان تنمية الأرياف وخلق أرياف جديدة تستوعب الاعداد الكبيرة من السكان وإعادة توطين بعضا منهم احد الوسائل المهمة في مكافحة الفقر من خلال تشجيع بعض الافراد على العمل في الزراعة كمزارعين وعمال لدى المزارعين أو تعليمهم بعض الحرف التي تدر دخلا عليهم، لذلك فأن التنمية الريفية تأتي في مقدمة الأولويات التي يجب الانتباه لها والاتجاه إليها للحد من الهجرة من الريف إلى المدينة وتوزيع السكان على اكبر مساحة ممكنة وخلق فرص عمل تتناسب مع ظروف كل منطقة ومعطياتها.

فيما تبين ان إشارة الانفاق على التعليم x_6 ان له تأثير ايجابي، ومن ثم فأن زيادة قدرها ١ % في هذا المتغير تؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة ٠.٠٥ % ويعد هذا المتغير ضعيف غير مجدي الاستثمار فيه اقتصاديا وهو بهذا المستوى من التدني (ألنعيمي، ١٩٩٨)، حيث يتأثر رأس المال البشري (التعليم) بإعادة هيكلية الإنفاق على الفقراء كالإنفاق على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم لزيادة قدرتها على المنافسة والنمو المؤيد للفقراء، فمن غير هذا الاستثمار سيبقى تباين الأجور مرتفعا".

الرفاهية الاقتصادية : تعني الرفاهية الاقتصادية خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، وقد شهد الاقتصاد العراقي خلال النصف الثاني من القرن العشرين تجارب تنموية متباينة اعتمدت نسبيا سياسات ليبرالية في معظم سنوات عقد الخمسينات، في حين استندت في عقدي الستينات والسبعينات على قدر كبير من المتضمنات الاشتراكية، وتحولت فيما بعد نحو سيادة المناخ المحفز للنشاط الخاص، ثم وضع العراق في مطلع التسعينات ضمن محددات الحصار الاقتصادي، وقد انعكست متضمنات هذه التغيرات المختلفة على مسارات ومستويات تحقيق ممكنات " الرفاهية " وفي العديد من الفترات الزمنية لم يكن هناك مستويات مرضية من الرفاهية ولاسيما تحت ظروف الحصار وتزايدت أعباء إفراد المجتمع العراقي ذوي الدخول المنخفضة وفقا" للعديد من القيم والقياسات المعيارية مما ترتب على ذلك تدهور رأس المال البشري وتزايد الإفراد الذين أصبحوا تحت خط الفقر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العراقية الراهنة .إن تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للفرد العراقي في القطاع الزراعي يتطلب من بين أمور أخرى رفع مستوى معيشة المواطن العراقي من خلال زيادة متوسط الدخل النقدي مع تثبيت المستوى العام للأسعار ذات الصلة الحيوية بالمستلزمات المعايشة الضرورية للمواطن العراقي، بناء" على ذلك فقد تم قياس مستوى الرفاهية الاقتصادية للإفراد الذين يعملون في القطاع الزراعي وذلك عن طريق مقياس مرونة الطلب الدخلية للسلع الزراعية والغذائية، حيث ان اثر النمو الاقتصادي في الفقر يتضح من خلال أثره على مرونة خفض الفقر(Mosley، ١٩٩٨) وقد بلغت نسبتها ١.٧ % مما يدل على ان دخل الفرد في القطاع الزراعي العراقي لايكاد يشبع رغبته في الاستهلاك من السلع الضرورية، وهذا مما يؤكد سيادة الفقر في هذا القطاع للمدة موضوع البحث والدراسة.

تشير نتائج الدراسة الى ان الزراعة في العراق قد واجهت نوعين من التحديات اولها : تحديات خارجية تتمثل في التطورات العلمية والتكنلوجية المذهلة التي شهدها العالم وخاصة في مجال تقنيات الانتاج الزراعي والتي كان العراق بعيدا" عنها، اما النوع الثاني من التحديات فهي التحديات الداخلية المرتبطة بالظروف التي مر بها العراق وادت الى تزايد المحددات والعقبات امام تنمية وتحديث القطاع الزراعي حيث مازال الكثير من الموارد والطاقات الزراعية غير مستغلة استغلالا" كاملا" كما ان المستغل منها دون الاستغلال الامثل بحيث ان نسب الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع الغذائية الاستراتيجية متدنية بدرجة كبيرة وظل القطاع الزراعي يعاني من قصور في توفيرا لعديد من المتطلبات الضرورية للإنتاج والمتعلقة بالتقنيات الزراعية وتكنلوجيا الانتاج فضلا" عن التخصيصات الاستثمارية والتسهيلات الائتمانية والملاكات البشرية المؤهلة وعدم كفاية الهياكل الاساسية والمؤسسات اللازمة لتطوير وتحديث القطاع الزراعي وتخلف نمط الادارة وملكية الارض الزراعية، وان تخلف التنمية الزراعية في العراق يمثل احد مظاهر الاختلالات الانتاجية التي واجهها الاقتصاد العراقي وبالتالي انعكس اثره على الفقر في القطاع الزراعي، فالافراد الذين يعيشون في المناطق الريفية الواقعة تحت خط الفقر يشكلون ٧٠-٨٠ % وهي نسبة عالية، لذلك تستدعي الضرورة :

١- تطوير البنى الارتكازية في الريف وزيادة وتطوير مراكز البحث الزراعي ودعمها وتشجيع الصناعات الزراعية الغذائية ودعمها بما يمكنها من خلق بنية اساسية قادرة على استمرار تموينها بالمواد الاولية الزراعية وتخزين انتاجها.

٢- اقامة اصلاح زراعي ملائم وبشكل اساسي في المناطق التي تعاني من تناقضات اجتماعية قوية ومن الفقر وانعدام الامن الغذائي كوسيلة لتشجيع الحصول بصورة اوسع ومستدامة على الاراضي والمياه والموارد الطبيعية والتحكم فيها.
٣- اعتماد سياسات وبرامج للتنمية الريفية تشجع اللامركزية، من خلال زيادة القدرات المحلية، والتركيز بشكل خاص على الفقراء للتغلب على التفرقة الاجتماعية، وعدم تقارب الفرص، وتشجيع التنمية المستدامة وايجاد فرص اقتصادية وفرص جديدة للعمل.
٤- تعزيز دور الدولة في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج إنمائية أكثر عدلا" وأكثر اهتماما" بالشعوب لضمان الامن الغذائي والرفاه لجميع المواطنين.
٥- مشاركة الفقراء في النمو الاقتصادي (التملك وحصول الفقراء على الاصول المالية).
٦- زيادة مبالغ الاستثمار في الموارد البشرية(التعليم، الصحة، الغذاء وتنظيم الاسرة) وإتباع منهج متكامل يشمل تعزيز الرفاه الاجتماعي(اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، ١٩٩٧).
٧- تأسيس برامج تطوير شاملة للمناطق الريفية والنائية وجعل الريف جاذبا" لاطاردا" للسكان.
٨- أساليب التنمية يجب أن تكون على نحو يسمح ببناء التنمية حول الإنسان، لا بناء الإنسان حول التنمية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٦).

THE ROLE OF RURAL DEVELOPMENT IN FIGHTING POVERTY IN IRAQ FOR THE PERIOD 1980-2005

Aswan Abdul-Kadir Zaydan
Dept. of Agric.Econ., College of Agric. & Forestry,Mosul Univ,Iraq

ABSTRACT

Poverty is considered a complicated phenomenon which has serious social, political and economic dimensions. Poverty scope is unlimited by a certain geographic region or a certain period of time. If the problem of poverty had increased and with no solution for it, then, there would have been negative reflections that might have threatened the whole community. Thus, this research aims at explaining the role of rural development in fighting poverty in Iraq for the period 1980-2005 by recognizing the economic variables of development. The relation represented poverty index (Individual Share of Income) being a relevant variable and its Limited factors. These factors are (Agricultural Investment, Invested capital in agriculture, cultivated area, Agricultural Productivity, Inhabitants of the Countryside, and expenditure on Education) as being independent variables. It has been clear throughout the analysis that there is an effect for Capital invested in agriculture, agricultural productivity, income demand flexibility has been estimated to recognize the economic welfare of agricultural sector in Iraq. The ratio is 1.7%.This signifies that individual income in this sector does not achieve the wishes in Consumption. Therefore, agricultural sector in Iraq Suffers from shortage of providing so many necessary needs for production, investment and agricultural techniques. The backwardness of agricultural development in Iraq represents the most significant features of productivity imbalances in which the Iraqi economy faces. This has been reflected upon poverty in agricultural sector. People living in rural areas under poverty line from 70 -80 % and it is a high percentage . Therefore, it is necessary to use policies and rural development programs which may work to increase local capacities and to concentrate upon the poor and to encourage sustainable development and to find out new chances for work.

المصادر

جيليتي، كارلو (١٩٩٦)الفقر في الوطن العربي : تجميع للقضايا الرئيسية فيما كتب عن الفقر، في مناهضة وإزالة الفقر، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرر اجتماعات الخبراء عن القضايا مع ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق.

سلطان، داؤد سليمان (٢٠٠٧)"اثر الإصلاحات الاقتصادية في الفقر دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

سليمان، إبراهيم (٢٠٠٢) "قياس مستوى الفقر ودور تقانة المعلومات والاتصالات في الحد من آثاره، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ١٠ (٢)، جامعة الزقازيق، مصر، ص ١٢٤-١٥٢ .

الفارس، عبد الرزاق (٢٠٠١) .الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت : ص ١٠٤ - ١٠٥ .

اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (١٩٩٧) ص ١٠٧ .

عبد المجيد، احمد فتحي (٢٠٠٤) "اثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في دول نامية مختارة " ، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل .

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٦، المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، ايكاردا .

ألبهي، سالم توفيق (١٩٩٩) : المتضمنات الاقتصادية الأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل، مطبعة اليرموك، بغداد، ص١١ .

ألنجفي، سالم توفيق، (٢٠٠٣) "البيئة والتنمية المستدامة :(مقاربات اقتصادية معاصرة)، تنمية الرافدين ٧٣ (٢٥): ٣٧ -٥٥ .

ألنعيمي، سالم يونس (١٩٩٨) " مصادر نمو الإنتاج والإنتاجية في الزراعة العراقية للمدة (١٩٦٨ -١٩٩٣) "التركيز على الجانب النباتي، أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل .

Ahluwalia M. S. Income In equality, some Dimensions of the problem. in: cheneray. H,et.al., Redistribution with Growth, Oxford University, Press1974.

Dowell, D. R. and J.E Allen (1995).Poverty among southem workers: metro and non metro differentials. American of Agricultural Economics. 77(3):796-804.

Mosley , Paul and Hume , David (1998)," Micro enter price Finance : is There a Conflict Between Growth and Poverty Alleviation ?"World Development, 26(5):2-3.